

دروس في اصول الفقه

(الدرس التاسع)

تاريخ علم الاصول

[2]

نظريات الأخباريين

المدرسة الأخبارية هي مسلك فقهي يعتقد أصحابه بنظريات خاصة كالامور التالية :

أولاً : عدم حجية ظواهر الكتاب في عملية الاستنباط.

ثانياً : عدم حجية العقل في استنباط الأحكام الشرعية.

ثالثاً : العمل بالأخبار المروية عن أئمة الهدى - عليهم السلام- قاطبة ، من دون التركيز على دراسة اسنادها.

و يرون أنّ علم الاصول هو أمر مختلق و يُعدّ انحرافاً من الخطّ الأصلي في طريق استنباط الفقه الشيعي. و السبب لذلك - كما نستفيده من كلام زعماء الأخباريين كالشيخ الأسترابادي - هو أنّهم تصوّروا أنّ القواعد الأصولية المساهمة في استنباط الأحكام الشرعية

تعتمد على أساس الفكر الكلامي و الاسلوب الفلسفي ، و هو يؤدّي إلى ابتعاد الأحكام الفقهية عن مصادره الشرعية الصافية وهي روايات الأئمة المعصومين من أهل البيت عليهم السلام ، و من هنا بدأ الصراع الفكري بين مدرسة الاصوليين و مدرسة الأخباريين.

و قد تأثر بهذا المسلك الذي أسّسه الأسترابادي - كما هو المعروف - بعض العلماء الآخرين كالشيخ يوسف البحراني صاحب "الحدائق" ، (المتوفى عام 1186) ، إلا أنه أكثر اعتدالا من البعض الآخرين.

ثمّ أدّى ذلك إلى خلق الفتنة بين الطائفة الشيعية و سبب الاختلاف العملي و الاشتباك الاجتماعي في بعض الأحيان ، و تجاهر بعضهم بدمّ الآخرين و استفزازهم ، حتّى وصل الأمر إلى تدخل العامّة من الناس في هذا النزاع و قُتل أحد زعماء الأخباريين في هذه الاشتباكات على يد العامّة ، و هو ميرزا محمّد الأخباري المعروف بالمحدث النيسابوري (المتوفى عام 1233).

مدرسة الرأي ، مدرسة الحديث ، مدرسة الاصول

قلنا في الدرس السابق : انّ الأخباريين يعتقدون بأنّ مسلكهم الفقهي كان رائجا منذ زمان الأئمة المعصومين و أصحابهم ، و أنّ المدرسة الاصولية هي التي خلقت في العصر الأول في قبال المدرسة الأخباريّة على يد ابن الجنيد. فالأخباريون يتصوّرون أنّ الشيعة انقسموا إلى فريقين منذ العصر الأول ، و على هذا الأساس ، ليس مسلكهم أمرا جديدا في تاريخ التشيع.

واستدلَّ الشيخ الأسترابادي على انقسام علماء الشيعة إلى أخباريين و اصوليين منذ العصر الأول بالأمرين التاليين :

الأمر الأول : هو ما في "شرح المواقف" كما يلي :

"كانت الإمامية أولاً على مذهب أئمتهم حتى تمادى بهم الزمان فاختلغوا وتشعب متأخروهم إلى المعتزلة وإلى الأخباريين".

و ما ذكره الشهرستاني في كتاب الملل و النحل: من أن الإمامية كانوا في الأول على مذهب أئمتهم في الأصول ثم اختلفوا في الروايات عن أئمتهم حتى تمادى بهم الزمان، فاختارت كل فرقة طريقة، فصارت الإمامية بعضها معتزلة إما وعيدية و إما تفضيلة، و بعضها أخبارية إما مشبهة و إما سلفية .

الأمر الثاني : هو ما في كتاب "نهاية الوصول إلى علم الأصول" للعلامة الحللي حيث يقول :

"أمّا الإمامية فالأخباريون منهم لم يعولوا في أصول الدين و فروعه إلاّ على أخبار الآحاد، و الأصوليون منهم كأبي جعفر الطوسي وغيره وافقوا على خبر الواحد ولم ينكره سوى المرتضى و أتباعه".

هذا هو ما يعتقد به الشيخ الاسترابادي ، من أن المدرسة الأخبارية في الفقه هي مدرسة عريقة لها جذور في تاريخ التشيع.

لكنّ المحقق السبحاني يلاحظ عليه بأنّ المدرسة الأخبارية المذكورة في كلام العلامة و الشهرستاني و صاحب شرح المواقف ، هي مدرسة أخبارية في اصول الدين ، و الحال أنّ المسلك الأخباري الذي أسسه الشيخ الاسترابادي هو مسلك فقهي ، و هو أمر مستحدث بدت شرارته من عصر هذا الشيخ و ليس له جذور في زمان الأئمة و العصر الأول من الفقهاء. فيجيب عن الأمرين الذين قد استدللّ بهما الاسترابادي كالتالي :

"لكن كلا الشاهدين أجنيان عمّا يرومه الأمين.(أي الاسترآبادي).

أمّا الشاهد الأوّل: فقد نقله بالمعنى، ولو نقل النصّ بلفظه لظهر للقارئ الكريم ما رامه شارح المواقف، و إليك نصه:...و تشعب متأخروهم إلى «المعتزلة»: إمّا وعيدية أو تفضيلية ، و إلى «أخبارية» يعتقدون ظاهر ما ورد به الأخبار المتشابهة، وهؤلاء ينقسمون إلى «مشبهة» يجرون المتشابهات على أنّ المراد بها ظواهرها، و "سلفية" يعتقدون أنّ ما أراد الله بها حقّ بلا تشبيه كما عليه السلف و إلى ملتحة بالفرقة الضالة.

وبالتأمل في نصّ كتاب المواقف يظهر فساد الاستنتاج، و ذلك لأنّ مسلك الأخبارية الذي ابتدعه الشيخ الأمين ليس إلّا مسلكاً فقهيّاً قوامه عدم حجّية ظواهر الكتاب أوّلاً، و لزوم العمل بالأخبار قاطبة من دون إمعان النظر في الاسناد، وعلاج التعارض بالحمل على التقية وغيرها ثانياً، وعدم حجّية العقل في استنباط الأحكام ثالثاً .

وما ذكره شارح «المواقف» و «الشهرستاني» من تقسيم الشيعة إلى أخبارية وغيرها راجع إلى المسائل العقائدية دون الفقهية، فعلى ما ذكره فالشيعة تشعبت في تفسير الصفات الخبرية كاليد والاستواء والوجه وغير ذلك ممّا ورد في الأخبار بل الآيات إلى طوائف ثلاث: مشبهة، و سلفية، و ملتحة بالفرق الضالة .

والحكم بأنّ ما ذكره شارح المواقف راجع إلى المسلك الذي ابتدعه الاسترآبادي عجيب جداً مع اختلافهما في موضوع البحث، فأين العمل بظواهر الأخبار في صفاته سبحانه، عن الأخبارية التي ابتدعها الأمين الاسترآبادي في سبيل استخراج الأحكام الشرعية من الكتاب والسنة، مضافاً إلى أنّ مسلكه مبني على أسس و قوائم لم تكن معروفة عند غيره .

وأما الشاهد الثاني أعني ما ذكره العلامة، فهو أيضاً لا يمتُّ بصلّة إلى مسلك الأخبارية المبتدع، بل هو راجع إلى مسألة خلافية بين علماء الإمامية منذ زمن بعيد، وهو : هل الخبر الواحد حجّة في الأصول كما هو حجّة في الفروع أو لا؟ فالمحدّثون و الذين سبروا غور الأخبار، ذهبوا إلى القول الأوّل، و الأصوليون الذين حكّموا العقل في مجال العقائد قالوا بالثاني .

فالأخباري في كلام العلامة هو ما يمارس الخبر و يدوّنه شأن كل محدّث، لا من يسلك مسلك الأخباريين في استنباط الأحكام الشرعية".

هذا هو ما ذكره الشيخ السبحاني في كتابه "الوسيط". لكنّ الحقّ - كما ذهب إليه السيّد السيستاني في كتابه "الرافد" - هو أنّه كانت هناك مدرستان متصارعتان في مجال تحديد الحكم الشرعي عند العامّة ، منذ زمان الخلفاء ، وهما : مدرسة الرأي ومدرسة الحديث ، فمدرسة الرأي بدأت من زمان بعض الخلفاء الذين منعوا من تدوين الحديث لأهداف خاصّة وأخذوا بأرائهم الشخصية فيما يناسب مصالحهم العامة ، و امتدت هذه المدرسة إلى القرن الثاني الهجري.

وأما مدرسة الحديث فهي كانت كرد فعل لامتداد مدرسة الرأي التي أفرطت في الاعتماد على القواعد العامّة أو التفكير الشخصي؛ إلا أنّ مدرسة الحديث أيضاً مالت إلى الإفراط في الاعتماد على الحديث بمجرد كونه خبر ثقة ، و إلى التفريط في الاهتمام بالقواعد العامّة.

و ربما تأثر بكل واحدة من هاتين المدرستين بعض علماء الإمامية ،
كما حُكي عن ابن الجنيد في قوله بالقياس - إذا صحت نسبة ذلك
إليه - ، و كما حكي عن بعض اخر ما يناسب أقوال الحشوية.
و لأجل هذا ، خاض الكبار من علماء الشيعة الفكر الأصولي في
مواجهة مدرسة الرأي ومدرسة الحديث ومن تأثر بهما من علماء
الإمامية ، فنرى أنّ الشيخ المفيد قد كتب في هذه الفترة رسالة
في بطلان القياس ، ليردّ على أهل الرأي ، و ألف كتاب مقابيس
الأنوار في الرد على أهل الأخبار ، ليردّ على مدرسة الحديث.
و على هذا الأساس ، كانت مدرسة الاصول حركة اعتدالية من قبيل
العلماء الكبار من أتباع أهل البيت - عليهم السلام - في مقابل
إفراط أهل الرأي و تغريط أهل الحديث.
